

ثانياً

الجوانب غير الأخلاقية في
حياة التاجر المسلم

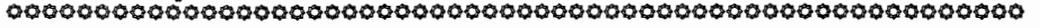
obeikandi.com

مقدمة

أهمية الموضوع

لعل أهم ما تؤديه الأوراق التجارية للأمر أو للحامل من خدمات بين التجار، وحيث تمكنهم من الحصول على الائتمان والذي يعدُّ من أهم دعائم التجارة ودافعاً من دوافع تقدمها، وهذا إذا استخدمت هذه الأوراق بعيدة عن الغش، والاحتيال، والتدليس فتنشأ وتستخدم في أعمال حقيقية بحيث يكون في عزم الموقع عليها أداء قيمتها عند حلول ميعاد استحقاقها، ولما كثر استخدام أوراق المجاملة لتحقيق ائتمان مزيف، ووسيلة من وسائل النصب والاحتيال استوجب عرض هذا الأمر على شرع الله ﷻ لمعرفة مدى الحل والحرمة، ومدى الصحة، والبطلان من عدمه، ليستبين لكل ذي عينين مدى صلاحية شرع الله لكل زمان مكان ولهذا فقد قال الله ﷻ: ﴿... مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ نُرِيدُ بِهِمْ يَحْشُرُونَ﴾^(١).





obeyikandi.com

فصل تمهیدی

obeikandi.com

١. التعريف بأوراق المجاملة*

إن من أهم ما تقوم به الأوراق التجارية متمثلة في: الكمبيالة، والسندات للأمر، أو للحامل، هي خدمات للتجار، حيث تمكنهم من تحقيق الائتمان، وهو يعد من أهم عمدة التجارة، ودافعاً لتقدمها، ولا يكون ذلك إلا إذا استخدمت الأوراق التجارية بطريقة بعيدة كل البعد عن الغش والاحتيال^(١).

أي تقوم بأعمال حقيقية، غير وهمية، ويكون توقيع المحرر لها ينتج عنه أداء قيمتها عند حلول تاريخ الاستحقاق، أما إذا استخدمت هذه الأوراق لائتمان مزيف خبيث أو استعملت كوسيلة من وسائل النصب والاحتيال.

فقد يشيع في الوسط التجاري عدم الثقة في المعاملات، مما يؤدي حتماً إلى اختناق الأعمال التجارية.

وبما أن الأوراق التجارية تعد أداة ائتمان بين التجار فنجد التاجر قد يكون مستفيداً أو حاملاً للعديد من الأوراق التجارية، ولكن التاجر إذا ساء حاله^(٢)، واختلقت أعماله التجارية يلجأ إلى أوراق المجاملة لأجل أن تمتد حياته التجارية مدداً صناعياً لفترة من الزمن وبذا يؤخر ولو لفترة مأمونة، حدوث كارثة الإفلاس.

ويمكن من خلال ما عرضنا له أن نعرف أوراق المجاملة، بأنها الكمبيالات وكذا السندات للأمر أو للحامل، والتي لا تستند إلى علاقات واقعية بين أطرافها، ولا يقصد من ذلك قيام الأطراف بأداء قيمتها وإنما المقصد هو الاحتيال على الغير بقصد الحصول على ائتمان مزيف. ونستخلص من هذا التعريف بعض الخصائص سنتعرض لها فيما بعد.

* Effets de Comptance ou de Circulation، وتسمى في التشريع الإنجليزي Accomodation، وتسمى في التشريع الإيطالي Combiale di Favore.

(١) انظر حكم محكمة استئناف مصر في ١٠/٣/١٩٢٩م - المجموعة الرسمية - الفهرس العشري الثالث ص ١٣٠ رقم ٩٨٨. ونص في هذا الحكم على أن: "تحرير السند للأمر، وتحت الإذن لا يمنع المدين من الدفع ببطلان التزام لا سبب له، أو بسبب غير مشروع، ولعدم أهليته، أو غش أو خطأ. ويجوز للمدين رفع دعوى المحتال بجميع ما كان يدفع به دعوى المحيل".

(٢) حسن رسمي سليم - الموجز في شرح القانون التجاري المصري، ص ١٥٠.

٢. اختلاف أحوال التاجر

قد يطرأ على الحياة التجارية تطورات من انتعاش أو ضيق أو موت، مما قد يضطر التاجر اتخاذ إجراءات غير واقعية، لكي يحصل على قدر من المال، من أجل محاولة استمرار حياته لفترة أحوال، ولكي لا تحدث كارثة إفلاسه، فينتج عن هذا إصدار سندات المجاملة المؤدية إلى إلقاء العبء على العناصر الإيجابية^(١) للتاجر وهذا الإصدار ناتج عن سوء النية^(٢).

٣. موقف الشريعة الإسلامية من المدين

لما كانت أوراق المجاملة تنطوي على سوء نية، وغش من جانب التاجر الذي يقوم بتحرير ذلك الصك بقصد الحصول على ائتمان مزيف، ولذا يلزم التعرض لموقف الشريعة الإسلامية من الغش، وسنبداً بتعريفه، والنصوص التي تحض على عدم الغش.

معنى الغش

الغش في اللغة عدم النصيحة (وجاء في المصباح غش بالكسر لم ينصحه، وزين له غير المصلحة، ولبن مغشوش أي مخلوط بالماء)^(٣).

(١) انظر حكم محكمة الاستئناف بنصها على أنه: "بخلاف حالة السند الصوري أو الذي لا سبب له فإن لحامل السند المحرر على سبيل المجاملة Effet de Complaisance حق المطالبة بدفعه من المحرر له ولو كان يعلم بكنهه وبدون أن يكون هناك محل لإثارة البحث في حسن أو سوء النية" (محكمة الاستئناف في ١١/٩/١٩٣٢م، السنة ١٤ ص ٢٢٨ رقم ١١٥).

(٢) انظر حكم محكمة استئناف القاهرة حيث نص فيه:

أ) المقرر فقهاً وقضاً أن سندات المجاملة يحق لحاملها أن يطالب بقيمتها كأى سند جدي حقيقي لما أنه حسن النية

ب) إن حسن النية مفترض إلى أن يثبت العكس.

ج) حسن النية مشروط وقت التحويل فقط ولا يؤثر في حسن النية علم الحامل بعد تملك الورقة بالعيب الذي يشوب الورقة ويحيل هذا إلى حامل سيء النية.

د) حسن النية مسألة موضوعية يستغل قاضي الموضوع بالفصل فيها. (محكمة استئناف القاهرة -

الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥١/٣/٢٨ - رقم ١١٦ سنة ٦٧ ق)

(٣) المصباح المنير ص ٦١٢، غشش - غشه بالضمه غشا بالكسر وشيء مغشوش واستغشه ضد استنصحه -

مختار الصحاح ص ٤٧٥.

أما معناه في الشرع: فهو عند الجمهور: كتمان عيب يختلف الثمن لأجله^(١)، وعند المالكية: هو كتمان العيب مطلقاً، ولو لم يختلف الثمن من أجله، بل تختلف فيه الرغبات. ومن ثم نجد تعريف المالكية أعم من تعريف الجمهور.

وجه الضرر في الغش

حرم الإسلام الغش، لأنه يضر بالناس من ناحيتين:

الناحية الأولى: الغش يعتبر من العوامل التي تقضي على الثقة في التعامل بين الناس.

الناحية الثانية: أن الغش يؤدي إلى حصول من يغش على كسب بغير وجه حق، وهذا ينافي قواعد الإسلام ومبادئه.

حكم الغش

أجمع المسلمون بدون خلاف على أن الغش في البيع وفي جميع المعاملات حرام وقد ثبت بالكتاب والسنة الإجماع.

أما الكتاب:

فقد قال الله ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ...﴾^(٢).

(١) ابن قدامة - الحنبلي - المغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٨١.

- أما الاحتيال فقد عرف في كتاب فتاوى ابن تيمية: "فقالوا البيع احتيال على حصول الملك، والنكاح احتيال على حصول حل البضع، وكذلك سائر ما يتصرف فيه الخلق، وهو احتيال على طلب مصالحهم، التي أباحها الله لهم، وقال قائلهم: الحيلة هي الطريق التي يتوصل بها الإنسان إلى إسقاط المآثم عن نفسه، وقال آخر: هي ما يمنع الإنسان من ترك، أو فعل لولاها كان يلزمه من غير إثم".
- تقي الدين بن تيمية الحراني - مجموعة فتاوى المجلد الثالث - مطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٨ ص ١٠٦.

والرأي الراجح هو الأخير: حيث إن الاحتيال هو إتيان فعل معاقب عليه أصلاً.

(٢) سورة النساء: الآية رقم ٢٩.

وجه الدلالة:

أن الله ﷻ نهى عن أكل أموال الناس إلا عن طريق التراضي، أما خلاف ذلك فيعتبر محرماً.

أما السنة:

فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ مر في السوق على صبرة طعام، فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً، فقال ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال: يا رسول الله أصابته السماء، قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟ من غشنا فليس منا»^(١).
 ويعني ليس مني، قال النووي كذا في الأصول، ومعناه ليس ممن اهتدى بهدي، واقتدي بعلمي، وعملي وحسن طريقتي^(٢).

وجه الدلالة:

ومن هذا الحديث يتضح حرمة الغش في قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: «من غشنا فليس منا»، فقد جعله صلى الله عليه وسلم خارجاً عن دائرة الإيمان، وهذا فيه من الزجر كافي.

الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على حرمة الغش، ونقل عن صاحب نيل الأوطار قوله في الغش: "هو مجمع على تحريمه"^(٣).

- وقد قال القاضي البيضاوي في تفسيره لهذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ بما لم يبحه الشرع كالغصب والربا والقمار ﴿وَلَا أَنْتُمْ كُونَ بِمِخْرَعةٍ عَنْ تَرْضَائِكُمْ﴾.
- القاضي البيضاوي، الجزء الأول من تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل، طبعة دار سعادات، ١٣١٤هـ، ص ٢٧١.

- (١) ابن الربيع، تيسير الوصول في حديث الرسول، ج ١، ص ٧٥.
- (٢) الشوكاني - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢١٢، ومثال ذلك كأن يقول الرجل لولده: إذا لم يرض فعله لست مني وهكذا في نظائره مثل قوله: من حمل علينا السلاح فليس منا.
- (٣) الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢١٢.

وجاء بشرح ابن العربي على صحيح الترمذي: أن أهل العلم كرهوا الغش - وقالوا: الغش حرام^(١) هذا هو موقف الشريعة الإسلامية من الغش. يأتي الآن موقفها من عقوبة من غش.

عقوبة من غش

فعقوبة من غش قد يكون بسكوت، وكتمان عيب سلعة، فقد قال صاحب نيل الأوطار والبحر الرائق: "كتمان عيب السلعة حرام"، ثم قال، وفي البزازية، وفي الفتاوى: "إذا باع سلعة معيبة عليه البيان، وإن لم يبين - قال بعض مشايخنا: يفسق وترد شهادته"^(٢).

وقال الزرقاني: "ويعاقب الغاش بسجن، أو ضرب أو إخراجه من السوق، إن اعتاده"^(٣)، ونقل مثل ذلك من رواية أشهب - قال ابن حبيب: "فقلت لمطرف وابن الماجشون: فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص الوزن؟ قالوا: يعاقب بالضرب، والحبس، والإخراج من السوق"^(٤).

ومن خلال موقف الشريعة الإسلامية من الغش، يتضح عدم إقرارها للتاجر الذي يخفي بطرق احتيالية موقفه المادي، ويصدر أوراق المجاملة من أجل الإيقاع بالآخرين، وهو غاش لهم. فوجدنا الفقهاء يقررون له عقوبات منها: الضرب، والحبس، والإخراج من السوق. أي استبعاده من طائفة التجار محافظة على الائتمان السائد بين التجار.

٤. التصرفات المضرة بالدائنين

عندما تبدأ حياة التاجر في الاضطراب يحاول جاهداً إخفاء هذه الأوضاع غير المستقرة، لكي يظهر للآخرين ولدائنيه سلامة مركزه المالي. فقد يستعين بزميل له، ويتفق معه على أن يوقع على الورقة بالقبول، ولا يكون وراء هذا التوقيع مبرر للسحب، وإنما

(١) وقال ذلك - ابن جزى المالكي - قوانين الأحكام عالم الفكر سنة ١٩٧٥م ص ٢٧٧.

(٢) الشوكاني - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢١٢ - الزيلعي - البحر الرائق ج ٦ ص ٣٨.

(٣) الزرقاني - علم شرح خليل ج ٥، ص ٦٣.

(٤) ابن قيم الجوزية - الطرق الحكيمة، ص ٢٦٨.

قصد الزميل مجرد مجاملة زميله، مما يؤدي إلى أن يطمئن الدائن إلى ذلك المظهر الخادع وهو لا يعلم حقيقته مما يجعله يرضى بمنح ائتمانه لمدينه^(١).

ولا يعني المجامل بتوقيعه على الصك أداء قيمة الورقة وإنما قصد خلق ائتمان أجوف لصديقه، الذي هو في حقيقة الأمر على وشك الإفلاس.



(١) محسن شفيق، القانون التجاري المصري الأوراق التجارية، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م، ص ١٠٢.

الفصل الأول

خطائص أوراق المجاملة
ففي الشريعة والقانون

obeikandi.com

تمهيد

سبق أن أوضحت في تعريفي لأوراق المجاملة بأنها عبارة عن مستندات لا تستند إلى علاقات حقيقية بين أطرافها، بجانب أن التوقيع عليها لا يعني التزام الموقع بأداء قيمة ورقة المجاملة.

ومن خلال هذا التعريف سنعرض لأهم خصائص أوراق المجاملة، بجانب أننا سنوضح موقف الفقه الإسلامي من المدين، وعدم تركه للتصرف في أمواله بما يضر بدائنيه ومقارنة ذلك بما هو موجود في القانون.



ثالثاً. النية السيئة لاقتناص انتمان الغير

قد يتم التواطؤ بين أطراف أوراق المجاملة للمسحوب عليه منفعة، وقد تتجه نيته إلى معاونة زميله بدون أي مقابل مجاملة له، وقد يتم الاتفاق على اشتراط منفعة مقابل توقيعه، أو يكون الشرط أن يحصل على جزء من مقابل الوفاء لهذه الورقة.

نخلص من هذا أن الذي يميز أوراق المجاملة عن غيرها يحتاج إلى بحث وتدقيق، لكي يمكن استنباط تلك الخصائص التي تميز هذه الورقة عن غيرها.

حيث إن أوراق المجاملة تكون مستجمعة لكافة البيانات القانونية فتظهر كما لو كانت أوراقاً جديدة.



المبحث الثاني

موقف الشريعة الإسلامية من التاجر المفلس المجل

تمهيد

اختلف الفقهاء في تصرفات المدين ومدى نفاذ هذه التصرفات من عدمه فمنهم من يمنع مطلقاً ومنهم من لا يمنع، وإليك أقوالهم، ليبين لك هذا الاختلاف.

١. الحنفية

قال أبو حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "لا أحجر في الدين إذا وجبت ديون على رجل، وطلب غرمائه حبسه والحجر عليه لم أحجر عليه" لأنه في الحجر إهدار أهليته، فلا يجوز لدفع ضرر خاص (فإن كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم) لأنه نوع حجر، ولأنه تجارة لا عن تراض، فيكون باطلاً بالنص (ولكن يحبسه أبداً حتى يبيعه في دينه) إيفاءً لحق الغرماء ودفعاً لظلمة (وقال: أبو يوسف ومحمد بن الحسن - إذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه حجر القاضي عليه، ومنعه من البيع، والتصرف، والإقرار حتى لا يضر بالغرماء)^(١).

وإلى قول أبي يوسف، ومحمد: قال صاحب مجلة الأحكام العدلية حيث نص في المادة ٩٩٨ على ما يلي:

"لو ظهر عند الحاكم ماطلة المدين في أداء دينه حل كونه مقتدرًا وطلب الغرماء بيع ماله، وتأدية دينه، حجر الحاكم على ماله، وإذا امتنع من بيعه وتأدية الدين باع الحاكم، وأدى دينه فيبدأ بما يبيعه أهون في حق المدين بتقديم النقود، أولاً فإن لم تف بالعرض، وإن لم تف العروض أيضاً فالعقار".

(١) المرغيناني - الهداية - الجزء الثالث - ص ٢٥٨.

▪ داماد أفندي - مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر - المجلد الثاني - ص ٤٣٨.

▪ الحنفي - كتاب درر الحكام في شرح غرر الحكام - الجزء الثاني - ص ٢٧٤.

٢. المالكية

ذهب ابن رشد إلى أن (الحالة الثانية تفليس عام وهو قيام الغرماء عليه، ولهم سجنه ومنعه حتى من البيع والشراء والأخذ والعتاء نص عليه ابن رشد، ويقبل إقراره لمن لا يتهم عليه إذا كان في مجلس واحد، أو قريباً بعض من بعض)^(١).

وورد في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، أنه ومن أسباب الحجر للدين، وأراد به الفلوس لأجل الدين^(٢). كما يقرر صاحب الشرح الكبير - من فقهاء المالكية - أن حالة المدين لا تخلو من ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى

إحاطة الدين بماله قبل التفليس، فلا يجوز له في هذه الحالة إتلاف شيء من ماله بغير عوض، ولا يجوز منه التبرعات المالية، ولا يلزمه عتق، ولا حبس، ولا إقرار بدين وللغرماء منع من أحاط الدين بماله من التصرف.

الحالة الثانية

قيام الغرماء عليه فيسجنونه، أو يقومون عليه فيستتر منهم، فما يجدونه يحولون بينه وبين ماله وكافة التصرفات، التي تؤدي إلى الضرر بالغرماء.

الحالة الثالثة

حكم الحاكم بخلع ماله للغرماء^(٣).

٣. الشافعية

ذهب الشيرازي إلى أنه إذا: "ركبته الديون ورفع الغرماء إلى الحاكم وسأله أن يحجر عليه، نظر الحاكم في ماله، فإن كان له مال يفي بالدين لم يحجر عليه، لأنه لا

(١) أحمد بن محمد الصاوي المالكي بلغة السالك ج ٢ ص ٦٠١، ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المعتقد - طبعة الحلبي سنة ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م، ص ٢٨٤.

(٢) الدسوقي - على الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٢٩٢.

(٣) الدردير - الشرح الكبير ج ٣ ص ٢٦٣.

حاجة به إلى الحجر، بل يأمره بقضاء الدين، على ما بيناه، فإن كان ماله لا يفي بالديون حجر عليه، وباع ماله عليه“^(١).

وذهب الخطيب من الشافعية بقوله: ”إن الإكراه بحق فيصح إقامته لرضا الشرع مقام رضاه، وصوره في الروضة بحق توجد عليه دين وامتنع من الوفاء والبيع، فإن شاء القاضي باع ماله بغير إذنه لوفاء دينه، وإن شاء عززه وحبسه إلى أن يبيعه“^(٢).

وذهب أبو زكريا الأنصاري الشافعية بأن: ”من عليه دين آد من لازم حل زائد على ماله حجر عليه، أو على وليه وجوباً“^(٣) وذلك بطلبه أو طلب غرمائه“.

٤. الحنابلة

فذهبوا إلى أنه: ”من لم يقدر على وفاء شيء من دينه لم يطالب به، وحرّم حبسه، وملازمته، وإن عرف له مال سابق الغالب بقاؤه، أو كان أقرب بالملاءة حبس إن لم يقض بينة تخبر بحاله، وإن أبى القادر وفاء الدين الحال، حبس بطلب ردهن ولا يحبس بدين مؤجل، لأنه لا يلزمه أداؤه قبل حلوله، ولا يحجر عليه من أجله ومن ماله لا يفي بما عليه من الدين (حالاً - وجب) على الحاكم الحجر عليه بسؤال غرمائه كلهم أو بعضهم“^(٤).

(١) الشيرازي - المهذب في فقه الإمام الشافعي - طبعة الحلبي ج ١ ص ٣٢٠.

(٢) محمد الشربيني الخطيب - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - مطبعة الحلبي - ١٣٥٢هـ/١٩٣٢م، ج ٢، ص ٨.

(٣) أبو يحيى زكريا الأنصاري - فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج ١ ص ٢٠١.

(٤) منصور البهوتي الحنبلي - الروض المربع شرح زاد المستنفع - ج ٢ ص ٢١٥ وما بعدها.

▪ قال صاحب المغني: ”ومتى لزم الإنسان ديون حالة لا يفي ماله بها فسأل أحد غرمائه الحاكم الحجر عليه لزمته إجابتهم، ويستحب أن يظهر الحجر عليه ليتجنب الناس معاملته، فإذا حجر عليه ثبت بذلك أربعة أحكام: أحدها، تعلق حق الغرماء بعين ماله؛ الثاني، منع تصرفه في عين ماله؛ الثالث، أن وجد ماله فهو أحق به من سائر الغرماء إذا وجدت الشروط؛ الرابع، أن للحاكم بيع ماله وإيفاء الغرماء.

▪ ابن قدامة - المغني - ج ٤ ص ٤٥٦.

به إقامة رضا المدين محافظة على مال الغرماء من التبريد^(١).

أدلة القائلين بجواز الحجر على المدين

ومنع المدين من التصرفات المالية بيعاً وشراءً وتبرعاً.

الدليل الأول:

روي عن عبد الرحمن بن كعب قال: «كان معاذ بن جبل شاباً سخيّاً، وكان لا يمسك شيئاً، فلم يزال يدان، حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي ﷺ فكلّمه ليكلم غرماءه، فلو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ فباع رسول الله ﷺ لهم ماله، حتى قام معاذ بغير شيء»^(٢).

(رواه سعيد في سننه مرسلًا هكذا)^(٣).

وجه الدلالة من هذا الحديث:

وقد استدل بهذا الحديث على جواز الحجر على المدين الذي أحاط الدين بماله. ويعتبر هذا الحديث حجة على أبي حنيفة القائل بعدم جواز الحجر على المدين، ولا يباع ماله - وإن كان استدلاله بحديث «لا يحل مال امرئ مسلم... إلخ»^(٤) وهو مخصوص بحديث معاذ المذكور، فلا تعارض بينهما.

(١) وقد ذهب ابن حزم مستدلاً بقوله تعالى: ﴿...كُونُوا قَوْمِينَ بِالْأَقْصَى...﴾ بأنه يصح للحاكم بأن: "يبيع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء إلا أن يوجد له من نوع ما عليه فينصف الناس من بغير بيع، كمن عليه دراهم ووجدت له دراهم، أو من عليه طعام ووجد له طعام" انظر ابن حزم - المحلي - ج ٨ ص ٦٢٤.

(٢) الشوكاني - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٤ وما بعدها وهذا الحديث أخرجه أبو داود وعبد الرزق، قال عبد الحق المرسل أصح - وقال ابن الطلاع في الأحكام هو الحديث ثابت - المرجع السابق - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٥.

(٣) الشوكاني - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٤ وما بعدها وهذا الحديث أخرجه أبو داود وعبد الرزق، قال عبد الحق المرسل أصح - وقال ابن الطلاع في الأحكام هو الحديث ثابت - المرجع السابق - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٥.

(٤) المرجع السابق - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٥.



كما أن هذا سيؤدي إلى أن يقوم المدين بتهريب أمواله كما أنه لن يتعرض لعقوبة السجن، وضابط هذا الأمر على قانون لا تكون فيه مظلمة على أحد من الطائفتين، وذلك قانون، لا يعرف إلا بالضبط للأوقات ومقادير الأحوال وحال الرجال - فالقول بأن رسول الله ﷺ لم يقيم بسجن أحد، أو لم ينشئ سجناً^(١) فهذا مرجعه استقامة حال الناس، وعدم احتياجهم لهذا النوع من العلاج وقتذاك.

المقول الراجح

أقول والمتمحص في تلك الأدلة بعين الحكمة، يرى أن القول الراجح هو القائل بجواز الحجر على المدين، ومنع تصرفه، وذلك للأسباب الآتية:

١. أن ما استدل به المجوزون ثبت صحتها، وما ورد عليها مردود.
٢. أن قواعد الشريعة الإسلامية قصد بها رفع الضرر^(٢). وقد قال رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار...»^(٣).

٣. لو ترك المدين المفلس الذي أحاط الدين بماله هو وشأنه، دون حجر عليه، لأدى ذلك إلى ضياع الحقوق على أصحابها، ولأدى ذلك لتذرع كثير من الناس إلى الدين، وذلك من أجل أكل أموال الناس بالباطل.

ولا شك أن في الحجر على المدين دفعا لضرر أصحاب الدين، وإزالة الحجر عن المدين بالعجز عن السداد، وسداً لذريعة أكل أموال أصحاب الدين بالباطل، فالحجر في الحقيقة رحمة بالجميع، وهذه الأدلة وإن كانت نصاً في الذكور، ولكنها مشتملة للإناث أيضاً من باب عموم الخطاب للمكلفين^(٤).

(١) انظر ابن حزم - المحلي - ج ٨ ص ٦٢٤. وقد فسر ابن حزم قول رسول الله ﷺ: "مطل الغني ظلم" وجاء في رواية "لي الواجد ظلم" حديث صحيح رواه الخمسة إلا الترمذي - الشوكاني - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٠ بأن سجنه مع القدرة على إنصاف غرمائه ظلم له ولهم معاً - هذا في رأي ما لم يقيم بتهريب أمواله تعمداً للإضرار بدائنيه ففي هذه الحال جاز حبسه.

(٢) السيوطي - الأشباه والنظائر ص ٧٥.

(٣) أحمد بن رجب الحنبلي - جامع العلوم والحكم ص ٤٦٥، مجلة الأحكام العدلية المادة ١٩.

(٤) رمضان حافظ عبد الرحمن - رسالة دكتوراه موقف علماء الشريعة من المرأة في الولايات المتحدة

ومن خلال التعرض لموقف التاجر المدين، والذي اختلت أحواله الماليه نجد فقهاء المسلمين يجوّزون الحجر عليه، ومنعه من التصرف حرصاً على أموال دائنيه فإذا قام بتحرير كمبيالات المجاملة بقصد زيادة ائتمان بشكل غير حقيقي مما مفاده غش الآخرين استوجب هذا عدم موافقة الشريعة الإسلامية على الغش والاحتيال.



خاص بقمع التدليس والغش - المادة (١) يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً وألا تتجاوز مائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في إحدى الأمور الآتية:

١. عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو غيرها.
٢. ذاتية البضاعة إذا كان مما سلم منها غيرها ما تم التعاقد عليه.
٣. حقيقة البضاعة، أو طبيعتها أو صفتها الجوهرية، أو ما تحويه من عناصر نافعة، وعلى العموم في تركيبها.

أما بصدد أوراق المجاملة فهي تحتوي على الغش مما يؤدي إلى بطلان ما ينتج عنها وسنرجئ الحديث عن البطلان في الفصل القادم وكذا عقوبة هذا البطلان.

